ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

"الدّور الأميركي في مكافحة الإرهاب السّاحل الإفريقيّ نموذجًا"

إعداد الباحثان:

ميساء عبد الخالق

دكتور موسى محمد إبراهيم

مقدمة:

تواجه منطقة الساحل الإفريقي (مالي، بوركينا فاسو، تشاد، النيجر، موريتانيا) تدخلاً دولياً بذريعة مكافحة الإرهاب. وقد أصبحت هذه المنطقة في دائرة الاهتمام العالمي بعد سلسلة من التحولات، أبرزها الحرب الليبية والإطاحة بالرئيس معمر القذافي عام 2011، مما أدى إلى انتشار الإرهاب وانتقال تمركزه من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الساحل والصحراء وغرب إفريقيا.

وتعتبر منطقة الساحل الأفريقي مسرحًا لنشاط تنظيمي داعش والقاعدة، حيث يبرز التهديد الإرهابي خاصة عبر "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، فرع القاعدة في الساحل، إضافة إلى فرع تنظيم داعش في الصحراء، حيث اندلعت معارك عنيفة بين الفصيلين منذ العام 2020، إلى جانب الأعمال الإرهابية التي يشنها كلا التنظيمين ضد أهداف عسكرية ومدنية في دول الساحل.

وتُعدّ هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية، وأبرزها النفط والغاز والذهب والمعادن، وجهةً للتنافس الدولي دحر الإرهاب. وتكمن الإشكالية في التساؤل: هل نجح التدخل الدولي وتحديدا الأميركي في دحر الإرهاب؟

نتناول في الورقة البحثية التدخل السياسي والعسكري والأمني الأميركي ونُلقي الضوء على أسباب جذب منطقة الساحل التي تحظى بأهمية جيواستراتيجية. كما نستعرض السياسات الأميركية في المنطقة التي تعتبر ساحة تنافس تتدافع نحوها العديد من الأطراف الدولية، بحثًا عن النفوذ والهيمنة والموارد، تحت شعار مكافحة الإرهاب، كما يتضح من أدوار فرنسا وأميركا ومؤخراً روسيا والصين..

وتُعتبر هذه المنطقة إحدى محددات أمن الطاقة بالنسبة لبعض القوى الغربية وتحديدا الولايات المتحدة الأميركية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السعي إلى فهم وتقييم مدى فعالية الدور الأميركي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك في ظل تصاعد التهديدات الإرهابية في المنطقة، وانتقال بؤر التوتر من الشرق الأوسط إلى إفريقيا، بالإضافة إلى اشتداد التنافس الدولي على النفوذ في هذه المنطقة الغنية بالموارد.

فعلى الرغم من التدخل الأميركي تحت شعار مكافحة الإرهاب، لا تزال التنظيمات المتطرفة مثل" داعش "و"القاعدة "تنشط في المنطقة وتُشكل تهديداً مستمراً للأمن والاستقرار، مما يطرح تساؤلات حول مدى نجاح هذا التدخل في تحقيق أهدافه الأمنية، وما إذا كانت الدوافع الحقيقية لهذا التدخل أمنية بحتة أم ذات أبعاد استراتيجية واقتصادية أوسع ليبقى السؤال الأهم هل نجح التدخل الأميركي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، أم أن هذا التدخل يعكس مصالح جيوستراتيجية واقتصادية تتجاوز الأهداف المعلنة؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي :تُعدّ منطقة الساحل من أكثر المناطق توتراً في إفريقيا بسبب التحديات الأمنية والسياسية، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية، ما يجعلها محط أنظار القوى الدولية.
2. التحولات في بؤر الإرهاب :تعكس الدراسة انتقال مركز الثقل الإرهابي من الشرق الأوسط إلى إفريقيا، ما يعزز من أهمية تحليل أسباب هذا التحول وتداعياته الأمنية والجيوسياسية.
3. فهم الدور الأميركي :تسلط الدراسة الضوء على السياسات الأميركية في الساحل الإفريقي من خلال استعراض أدوات التدخل السياسي والعسكري، مما يساعد على تقييم مدى فاعلية هذه السياسات في الحد من الإرهاب.
4. إبراز أبعاد التنافس الدولي :تساهم الدراسة في فهم أعمق لصراع النفوذ بين القوى الكبرى) مثل أميركا، فرنسا، روسيا، والصين (في المنطقة، تحت غطاء مكافحة الإرهاب.
5. تقييم سياسات مكافحة الإرهاب :توفّر الدراسة مرجعًا مهما لصانعي السياسات والباحثين لتقييم نتائج التدخلات الدولية، لا سيما الأميركية، في مكافحة الإرهاب، من حيث النجاحات والإخفاقات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل أسباب الاهتمام الأميركي المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي من منظور أمني واقتصادي وجيوستراتيجي.
2. دراسة طبيعة التدخل الأميركي)السياسي، العسكري، الأمني (في دول الساحل الإفريقي، وتحديد أدواته وأبعاده.
3. تقييم مدى نجاح السياسة الأميركية في مكافحة الإرهاب في المنطقة، ومدى فعاليتها مقارنةً ببقية القوى الدولية.
4. رصد طبيعة التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي، خاصةً من قبل تنظيمي داعش والقاعدة، وكيفية تعامل الولايات المتحدة معها.
5. إبراز أوجه التنافس الدولي في المنطقة تحت شعار" مكافحة الإرهاب"، وتحليل تداعياته على الاستقرار الإقليمي.
6. تقديم توصيات مستقبلية بشأن التعامل الدولي، لا سيما الأميركي، مع التحديات الأمنية والإرهابية في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الدور العسكري الأميركي:

تعاني القارة الأفريقية كغيرها من قارات العالم ظاهرة الإرهاب التي تؤرق المجتمعات والدول ،حيث رصدت الدول مبالغ طائلة في محاولة للقضاء عليها .ولكن على المقلب الآخر ، ثمة دول ومنظمات تعمل على تمويلها حيث بات من الصعوبة بمكان القضاء عليها بعدما أصبحت عابرة للحدود والقارات عبر الفضاء الإلكتروني الواسع ،وباتت تنافس الدول في تقاسم الموارد والخيرات، بل أكثر من ذلك فقد عمدت بطرقها الملتوية ،وبسب استشراء الفساد للسيطرة على المقدرات والموارد الطبيعية من النفط والغاز والمعادن في عدد من الدول ومنها في دول الساحل الأفريقي(ميساء عبد الخالق 2023)

تعاني دول الساحل الأفريقي من ضعف الدول مما جعلها عرضة لمخاطر وتهديدات عديدة وفي مقدمتها تصاعد موجات ارهاب داعش والقاعدة الذي أخذ يفرض نفسه على الواقع في تلك المنطقة مستفيدا من هشاشة الدول وجملة من التحديات أبرزها باتجار السلاح والمخدرات والإتجار في البشر والأنشطة غير المشروعة .وقد تسارعت التطورات في منطقة الساحل الأفريقي خاصة في ظل الوضع الدولي المستجد خاصة بعد هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وهو ما أحدث تحولات جوهرية على مستوى دول الساحل من حيث انهيار التحالفات القديمة او ما يطلق عليه المستعمر القديم "فرنسا" والدخول في أنماط جديدة من التحالفات الدولية والإقليمية خاصة كون دول الساحل لديها العديد من الفرص والاستثمارات بحكم مواردها الطبيعية وأسواقها المفتوحة وهو ما فتح شهية الدول وفي مقدمتها فرنسا وأميركا نحو توسيع نفوذها (رؤى مصرية 2017)

وتعتبر مبادرة عبر الساحل لعام 2003 أول مبادرة أميركية في المنطقة وخصص لها 6.2 مليون دولار وهدفها المعلن تدريب قوات البلدان المشاركة فيها أي موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر بهدف مساعدتها على حماية ترابها الإقليمي من هجمات وتسلل الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة ، لكن اتساع خريطة هذه الصحراء توضح أن هذا الهدف المعلن يصعب تحقيقه بأضعاف هذه القوات المدربة لهذا قامت الولايات المتحدة الأميركية بالتوسع في مبادرتها "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" التي أصبحت تضم أيضا المغرب وتونس والجزائر والسنغال ونيجيريا إضافة إلى الدول الأربعة المنخرطة في مبادرة دول الساحل ،وقد تم رفع ميزانية المبادرة الجديدة لما بين 120 و132 مليون دولار لعام 2005 و ما بين 350 و 400 مليون دولار لتغطي السنوات الخمس لما بعد 2005 وهو ما يعني امكانية تدريب عدد أكبر من القوات وتوفير وسائل ومعدات المراقبة والحراسة .وما يميز هذه المبادرة الجديدة وضعها لاستراتيجية متعددة الأبعاد وبأوجه متعددة تهدف لدحر الجماعات الإرهابية وذلك عبر تقوية القدرات الإقليمية على محاربة الإرهاب والرفع من التعاون بين القوات الأميركية وقوات هذه الدول كما تهدف كذلك إلى دعم التنمية الإقتصادية والتعليم والمؤسسات الحرة والديمقراطية.

وقد قامت الولايات المتحدة الأميركية بمناورات عسكرية مع دول المنطقة ابتداء من 6 يونيو 2005 وعلى مدار ثلاثة أسابيع حيث كان الهدف هو التدريب على مكافحة الإرهاب وأطلق على هذه العملية اسم "فلينتلوك 2005 شملت خمس دول عربية وافريقية هي مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا والجزائر وتزامن مع مناورات أخرى شملت أربع دول هي السنغال والمغرب وتونس ونيجيريا.كما قامت الولايات المتحدة الأميركية بطريقة غير مباشرة في عملية عسكرية غي مارس 2004 قامت بها أربع من دول الساحل(مالي،النيجر،تشاد،الجزائر) ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال ورغم أهمية هذه العملية إلا أنها تعتبر عاملا

مساعدا على زيادة عدد المجندين والمتطوعين في صفوف الحركات الإرهابية بدعوى محاربة الصليبيين الذين يعيدون غزو شمال أفريقيا وبلدان الساحل المسلمة (نداء السيد حسن 2012)

كما تشكل القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) إحدى القيادات العسكرية الأساسية لوزارة الدفاع (البنتاغون)، والمسؤولة عن العلاقات العسكرية والعمليات في 53 دولة أفريقية وبينها دول الساحل الأفريقي حيث تأسست هذه القيادة على خلفية تزايد الاهتمام الأميركي بأفريقيا بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001. وشهد الدور الأميركي بمنطقة الساحل تطورا ملحوظا مع إنشاء مرافق دعم عبر القارة، تمهيدا لتعزيز السيطرة والنفوذ الأميركي في هذه الرقعة الإستراتيجية من العالم. ومن الأحداث الحاسمة التي بلورت الوجود العسكري الأميركي في أفريقيا أيضا كانت الهجمات "الإرهابية" في السابع من أغسطس/آب 1998، حيث وقعت انفجارات متزامنة في السفارات الأميركية في نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا، أسفرت عن مقتل 224 شخصا، بينهم أميركيون، وإصابة أكثر من 4500 آخرين، تبناها تنظيم القاعدة.

وفي ظل عدم وجود قاعدة عسكرية أميركية دائمة في أفريقيا آنذاك، اضطر ما يزيد على 900 عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي للسفر إلى المنطقة للمساعدة، مما عزز دعوات تحسين الاستجابة الأميركية للتهديدات في أفريقيا.

وأكد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن، في فبراير/شباط 2007، أن " القيادة الأفريقية ستعمل على تعزيز تعاوننا الأمني مع أفريقيا وخلق فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائنا في القارة."

لافتا الى أن أفريكوم "ستسهم في تعزيز جهود أميركا لتحقيق السلام والأمن لشعوب أفريقيا ودعم الأهداف المشتركة في التنمية، والصحة، والتعليم، والديمقراطية، والنمو الاقتصادي (ادريس آيات 2024).

اختارت الولايات المتحدة أن يكون المقر الرئيس لأفريكوم في شتوتغارت في المانيا، نظرا لتخفيض القوات العسكرية الأميركية المتمركزة في أوروبا. ونظرا لأن ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا تقع على البحر الأبيض المتوسط القريب لأفريقيا، رأت واشنطن إمكانية إدارة العمليات من أوروبا وإعادة التمركز حسب الحاجة..

ومع ذلك، فإن الهجمات الإرهابية المتكررة وعمليات اختطاف الغربيين، أبرزت التحديات الواقعية في أفريقيا، مما دفع الجنرال وليام وارد، قائد أفريكوم آنذاك، للإعلان في لندن عام 2008 عن أهمية وجود جزء من المقر الرئيس للموظفين في القارة من أجل الجاهزية القصوى لمواجهة التحديات..

في السياق، فسّر الخبيران ديجانج صن ويحيى زبير، في تعليقات لصحف أميركية، أن سبب إنشاء مقر آخر لأفريكوم في جيبوتي كان لتنفيذ برامج الحرب العالمية على الإرهاب، خصوصا في القرن الأفريقي.

ونشرت واشنطن قوات في جيبوتي لمواجهة الجماعات الإرهابية في الصومال والسودان واليمن، مستعينة بقاعدة ليمونير (جيبوتي) التابعة للجيش الفرنسي.

وفي يناير/كانون الثاني 2012، أنقذت القوات البحرية الأميركية أميركيين في الصومال ونقلتهم لمعسكر ليمونير للعلاج، مما دفع واشنطن للتفاوض مع جيبوتي لاستخدام القاعدة لعملياتها في القرن الأفريقي وخليج عدن ومضيق باب المندب..

بحلول مايو/أيار 2014، جددت الولايات المتحدة عقد إيجار معسكر ليمونير، خلال زيارة للرئيس السابق باراك أوباما إلى جيبوتي، الذي أكد الأهمية الإستراتيجية للقاعدة في تعزيز الأمن الإقليمي وفي مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي وكل القارة.

المطلب الأول: القواعد العسكرية الاميركية في الساحل:

تطور الوجود العسكري الأميركي في منطقة الساحل، بدءا من إطلاق مبادرة الساحل في 2002 وتوسعها إلى شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في 2005، مما عزز الدعم لموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو.

فمنذ منتصف التسعينيات، شهدت منطقة الساحل عمليات اختطاف عرضية لرعايا أجانب، بما في ذلك حادثة اختطاف 32 سائحا أوروبيا في 2003 بجنوب الجزائر من قبل "الجماعة السلفية للدعوة والجهاد"، التي تحولت لاحقا إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

هذه الأحداث، ومن بينها الهجوم على مركز حدودي في موريتانيا في 2005 واختطاف أميركيين في دلتا النيجر بين 2006 و2007، دفعت واشنطن للسعي إلى تأسيس قاعدة عسكرية دائمة في المنطقة وتحديدا في النيجر (ادريس آيات 2024).

وبفضل موقع النيجر الإستراتيجي الذي يربطها بوسط أفريقيا بتشاد، وغرب أفريقيا بنيجيريا وبنين ومالي وبوركينا فاسو، وشمال أفريقيا بالجزائر وليبيا، كانت هي الموقع المثاليا لهذه القواعد..

وفي يوليو/تموز 2012، قدمت وزارة الخارجية الأميركية مذكرة شفوية إلى النيجر تمهيدا لبناء قاعدة عسكرية لتسهيل وجود قواتها. وفي 28 يناير/كانون الثاني 2013، وافقت النيجر على الاتفاقية.

وأُقيمت 3 قواعد عسكرية في النيجر: هي القاعدة الجوية 201 في شمال النيجر بأغاديس، والقاعدة الجوية 101 في نيامي، وقاعدة ديركو القريبة من الحدود الليبية التابعة لوكالة المخابرات المركزية.

وفي عام 2017، تبنت أفريكوم أهدافا مثل بناء القدرات وتعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية، ومكافحة الجماعات المتطرفة العنيفة في منطقة الساحل.

هذا التغيير المستمر في الأهداف من دون إنجاز فعال، أثار استياء القيادات الأفريقية وأدى إلى معارضة الوجود الأميركي والقواعد العسكرية، آخرها كان في النيجر التي ألغت الاتفاق العسكري مع الولايات المتحدة في مارس 2024. وبالتالي، استطاعت كل من الصين وروسيا استغلال هذا الغموض وعدم الفعالية لتعزيز نفوذهما في أفريقيا جنوب الصحراء (ادريس آيات 2024).

وقال المحلل التشادي المختص بالشأن الافريقي جبرين عيسى في حوار مع الباحثة أن التدخل العسكري الغربي ومنها الاميركي والفرنسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء لم يبدأ مع ظهور الحركات الإرهابية الحالية مثل داعش والقاعدة، بل يعود إلى فترة طويلة سابقة.. مبينا أن التدخل العسكري الفرنسي بدأ بشكل فعلي في تشاد عام 1986 خلال حكم الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، حيث تمركزت قوات فرنسية لدعم الحكومة التشادية ضد التوسع الليبي في المنطقة. واشار الى أن التدخل الغربي في الشؤون الأفريقية لم يكن مقتصرًا على العمليات العسكرية العلنية فقط، بل كان هناك أيضًا تدخل سري وعنيف في شكل عمليات اغتيال ونشاط استخباراتي منذ

الستينات وحتى التسعينات، وهو ما يعكس عمق المصالح الاستراتيجية للدول الغربية في القارة. وأوضح أنه في عام 2012، أطلقت فرنسا أول عملية عسكرية مباشرة لمكافحة الجماعات المسلحة في شمال مالي، وعرفت باسم "عملية سيرفال". مشيرا إلى أن هذه العملية كانت تهدف إلى دعم الجيش المالي ضد الجماعات المتمردة، واستطاعت بالفعل وقف تقدم الجماعات المتطرفة نحو العاصمة باماكو. ولفت الى انه وفي عام 2014، أطلقت فرنسا "عملية برخان"، والتي وسعت نطاق العمليات العسكرية الفرنسية في المنطقة لتشمل تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي، بمشاركة قوات محلية ودعم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة[1].

وقال المحلل التشادي المختص بالشأن الافريقي جبرين عيسى انه ورغم النجاحات العسكرية المزعومة، إلا أن هذه العمليات لم تؤدِ إلى القضاء على الجماعات الإرهابية، بل استمرت هذه الجماعات في التوسع واستغلال حالة عدم الاستقرارفي منطقة الساحل. واشار الى وجود اتهامات متعددة من بعض الحكومات الأفريقية وحتى من شخصيات سياسية بارزة، مثل وزير الخارجية المالي، بأن فرنسا كانت تدعم بعض الجماعات الإرهابية بشكل غير مباشر للحفاظ على نفوذها في المنطقة. وهذا يتماشى مع الاستراتيجية الغربية القائمة على إدامة النزاعات لضمان التدخل العسكري والسياسي الدائم. وراى انه لا يمكن إنكار أن جذور الإرهاب في منطقة الساحل ليست فقط دينية أو أيديولوجية، بل هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تلعب دورًا رئيسيًا في ظل ما تعانيه هذه المناطق من تهميش اقتصادي، ونقص في البنية التحتية، وغياب فرص العمل، ما يجعل الشباب عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المسلحة. ولفت الى ان التدخل الغربي، أثر سلبًا على استقرار دول الساحل. لافتا الى انه رغم مرور سنوات من العمليات العسكرية، لم تتمكن هذه القوات من القضاء على الجماعات الإرهابية بشكل نهائي، بل ازداد العنف، وسقط آلاف المدنيين ضحايا لهذه النزاعات. وقال لكن مؤخرًا، هناك تغيير في الاستراتيجية. فقد طُردت القوات الفرنسية من مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد لافتا الى أن هذه الدول بدأت تعتمد على نفسها في مكافحة الإرهاب من خلال تحالفات جديدة بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو، والتي نجحت في استعادة بعض المناطق من الجماعات الإرهابية دون الاعتماد على الدعم الغربي. واكد أن هناك جهود أفريقية متزايدة لمكافحة الإرهاب. في عام 2023، أعلنت منظمة الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) عن إنشاء قوة عسكرية خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بميزانية تصل إلى مليار دولار.

وتبرر أميركا تدخلها في دول الساحل الأفريقي في سياق مكافحة الارهاب وخاصة ارهاب داعش والقاعدة حيث بات الإرهاب اكبر خطر يواجه العالم بأسره بعد أن كانت الدول الممسكة بزمام القوى العظمى تحول صراعاتها إلى حروب عالمية بين وقت أو آخر أو تتبادل التهديد باستعمال السلاح النووي كما جرى في الحرب الباردة التي دارت بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي سابقا. ولكن حاليا بات القضاء على الإرهاب هو الشغل الشاغل للمجتمع الدولي وباتت القوى الدولية وخاصة أميركا تتدخل في العالم بحجة مكافحته ورغم ان اهداف التدخل قد يكون لمصالحها. لقد كان "الخطر الأحمر "أي الشيوعي يستخدم من قبل الإدارة الأميركية أثناء الحرب الباردة لاستنفار المواطن الأميركي وتأسيس السياسة الخارجية الأميركية. ويتفق معظم المحللين السياسيين أن سياسة أميركا الخارجية قامت على فكرة "العدو" الذي يقتضي التغلب عليه وابعاده عن أميركا. ويبدو أن الرئيس ترومان دشن هذه السياسة في الأربعينات من القرن الماضي حيث كانت في رأي المراقبين بداية الحرب الباردة. وفي 1974/3/12 أطلق الرئيس ترومان اعلانه الشهير "ان ثمة هوة واسعة بين عالمين العالم الحر الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية والعالم الشيوعي (أي الخطر الأحمر) الذي يتزعمه الاتحاد السوفياتي". "وإذا لم نكن قادرين على مساعدة الشعوب للمحافظة على مؤسساتهم وكرامتهم القومية في وجه التحركات العدوانية فإننا سنتعرف بأن

[1] عبر تطبيق واتساب في 5 ابريل 2024 مقابلة مع المحلل التشادي المختص بالشأن الافريقي جبرين عيسى

الأنظمة التوتاليتارية ستفرض نفسها على الشعوب الحرة.. وستنسف أسس السلام العالمي وأمن الولايات المتحدة." الواقع أن الحرب الباردة انتهت وانتهى معها "مذهب ترومان" ولكن دينامية السياسة الخارجية الأميركية أصبحت في حاجة الى "عدو" تستطيع استخدامه محورا أساسيا لشعاراتها وذرائعها الأخرى (شفيق المصري 2013).

وتستخدم اميركا حاليا الارهاب كعدو في كل دول العالم ومنها منطقة الساحل الافريقي الذي نحن بصدد الحديث عنه وهو ما جعل تلك المنطقة ساحة للتنافس الدولي بين دول عدة وفي مقدمتها فرنسا واميركا وروسيا والصين بحجة مكافحة الارهاب وصياغة برامج تنموية من اجل صالح الشعوب والبلدان وهو ما يجعلنا نطرح السؤال هل فعلا مكافحة داعش والقاعدة هو الهدف الحقيقي الأميركي في تلك المنطقة الغنية بالثروات.

المطلب الثاني: المصالح الأميركية في دول الساحل:

يتفق المراقبون أن الولايات المتحدة الأميركية لا تتدخل في دولة، وان كانت بحجج مختلفة وأبرزها ارساء الديمقراطية ومكافحة الارهاب، الا حفاظا على مصالحها لانها تعتبر انها سيدة هذا العالم وهو ما أكده الرئيس الأميركي السابق بارك أوباما في خطابه أمام الكونغرس الأميركي في 1/24/ 2012 الذي قال فيه" أن الولايات المتحدة لا تزال الدولة الوحيدة في العالم التي لا يمكن الاستغناء عنها في العلاقات الدولية. ويتساءل مراقبون حول جدية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب حيث تستند تساؤلاتهم الى ازدواجية التعامل الأميركي من جهة وسوء اختيار الإدارة الأميركية للدول المؤيدة لها من جهة ثانية، وكيفية التعامل مع هذه الدول من جهة ثالثة. وهي تطلق شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية وغيرها ولكنها تميل عادة إلى التعامل مع الأنظمة ذات القبضة القوية والواحدة. وهي تشجع عمليا مثل هذ الأنظمة وإن كانت على حساب شعوبها في معظم الأحيان (شفيق المصري 2013). ويرى مهتمون بالشأن الأفريقي أن الاهتمام الأميركي بدول الساحل الأفريقي بحجة مكافحة الإرهاب أو لأهداف تنموية يندرج في سياق الحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة الغنية بالثروات وفي مقدمتها المعادن والذهب وذلك انفاذا للسياسة الخارجية الأميركية المرتكزة على المصالح العليا لأميركا.

وتعتبر إفريقيا أحد ساحات النفوذ التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم، تنشر فيها نحو 6000 جندي أمريكي في حوالي 34 منطقة في إفريقيا، لاسيما في المناطق الاستراتيجية الممتدة من شرق إفريقيا حتى غربها، بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي، متمركزين في دول (بوركينا فاسو، السنغال، غانا، النيجر، تشاد، إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، الكاميرون، الجابون، الكونغو الديمقراطية، بوتسوانا، سيشل، الصومال، كينيا، أوغندا، جيبوتى). ولكن موافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من النيجر في سبتمبر 2024، وسحب جزئي لقواتها من تشاد في مايو 2024، كان بمثابة خطوة لافتة لها عدة أسباب وتحمل في طياتها دلالات.

وقد وافقت واشنطن على سحب قواتها من النيجر امتثالاً لمرسوم أصدره المجلس العسكري في البلاد في مارس2024 نص على تعليق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، وهو ما اثار قدر من الغموض بشأن مستقبل القاعدة الجوية الأمريكية التي تبلغ تكلفتها 110 مليون دولار، ولا يتجاوز عمرها الـ 6 سنوات

تبعها تشكيك المجلس العسكري التشادي في اتفاق يسمح لواشنطن بإجراء عمليات أمنية داخل حدودها، واتخذت على إثره قراراً في أبريل 2024 بوقف الأنشطة في قاعدة "أدجي كوسي" الجوية في العاصمة التشادية " نجامينا"، التي تستضيف نحو 100 جندي أمريكي كانوا في دورة مدتها 6 أشهر على وشك الانتهاء، إلى جانب نحو 1500 جندي فرنسي لتدريب القوات التشادية، وهو القرار الذي فسره

البعض بأنه محاولة من نجامينا لاحكام قبضتها على البلاد قبيل بدء الانتخابات التشادية، وقطع الطريق أمام أية محاولة لتغيير المسار السياسي للبلاد الذي يأتي وفقاً لتوجهات المجلس العسكري التشادي، وتحديداً الرئيس الانتقالي محمد إدريس ديبي.

وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن واشنطن ستقوم بسحب حوالي 75 جنديا من قواتها الخاصة التابعة للجيش من تشاد وأكثر من 1000 جندي منتشرين في النيجر، مُشيرة إلى أن سحب جزء كبير من القوات الأمريكية من تشاد والنيجر سيكون خطوة مؤقتة (بسمة سعد 2024).

المبحث الثاني: الموقف الأميركي من الانقلابات العسكرية:

لا يُمكن فك الارتباط بين الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من النيجر، والانسحاب الجزئي من تشاد، وبين تراجع النفوذ الفرنسي من منطقة الساحل، عقب سحب قواتها من بعض دول المنطقة؛ كمالي وبوركينافاسو وإفريقيا الوسطى والنيجر، والتي على إثرها أَجلت عدد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا قواتها من عدد من دول المنطقة ، وما لذلك من ارتباط بموجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض دول المنطقة كمالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو، وكذلك حالة التقارب بين المجالس العسكرية لهذه الدول، والتي توجت بتشكيل تحالف إقليمي أمني بديل (تحالف دول الساحل الجديد) . فمنذ العام 2020، شهدت منطقة الساحل الإفريقي نحو 8 انقلابات عسكرية ناجحة، شملت مالي عقب وقوع انقلابين في عامين 2020، 2021، وانقلابين في بوركينا فاسو خلال عام واحد 2022 في شهري يناير وسبتمبر، وقبل ذلك في تشاد أبريل 2021، ومؤخراً في النيجر في يوليو 2023 (بسمة سعد 2024).

فكان من اللافت عقب سيطرة عدد من ضباط الجيش في النيجر على السلطة في 26 يوليو 2023، تردد الحكومة الأمريكية في وصف الحدث بأنه "انقلاب" خلال الأشهر الأولى التي تلت الانقلاب، وقام المتحدث باسم البنتاغون بوصف الوضع في النيجر بأنه "مائع"، مُشيراً إلى أنه من السابق لأوانه وصف الوضع بأنه انقلاب، بينما وصفت الإدارة الأمريكية الحدث بأنه "محاولة انقلاب"، إلى أن اعلنت واشنطن رسمياً في أكتوبر 2023 عن تصنيفها الحدث بأنه انقلاب عسكري؛ حيث حاولت واشنطن خلال هذه الفترة حتى إعلانها سحب قواتها من البلاد، منح القادة العسكريين في النيجر فرصة للحفاظ على المسار الديمقراطي للبلاد، وإعادة النظر في تداعيات هذه الخطوة على العلاقات الأمريكية النيجرية، وقد لجأت واشنطن خلال تلك الفترة إلى ممارسة الضغط على القادة العسكريين في النيجر على أمل استعادة الحكم المدني للبلاد، عبر اتخاذ حزمة من القرارات؛ كتقييد نحو200 مليون دولار من الدعم الإنساني والاقتصادي للنيجر، وتعليق التعاون العسكري مع القوات النيجرية.

لكن مع مرور الوقت ازدادت الفجوة بين القادة العسكريين في النيجر من جانب، وواشنطن بالتوازي مع أوروبا من جانب آخر، إما لتمسك الأول بأجندته السياسية التي لا تتفق مع التوجهات والمبادئ الأمريكية والغربية التي تنادي بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحماية الحقوق والحريات، أو نتيجة لتقارب القادة العسكريين مع موسكو، كشريك أمني وعسكري بديل يقوض النفوذ الأمريكي والأوروبي في المنطقة..

وبخلاف رفض القادة العسكريين في النيجر للإملاءات الأمريكية بشأن شركاء نيامي الدوليين، فإنه على الرغم من الحديث الأمريكي بشأن ما قدمته واشنطن من جهود لتعزيز القدرات الأمنية والعسكرية للنيجر، إلا أنه يبدو أن هناك مبالغة أمريكية بشأن حجم وجدوى

هذه الشراكة وفق المنظور النيجري؛ حيث كانت القوات العسكرية في النيجر تشعر بالقلق منذ فترة طويلة بشأن شروط ما يسمى باتفاقية وضع القوات (بسمة سعد 2024)

بين البلدين وبناء عليها جددت نيامي طلبها ثلاث مرات بمراجعة شروط الاتفاقية، على اعتبار أن بعض البنود "غير متكافئة واستغلالية"، لاسيما مع رفض القوات الأمريكية مشاركة المعلومات الاستخبارية العسكرية التي حصلت عليها واشنطن عبر رحلات الاستطلاع والمراقبة والرصد التي تُنفذها الطائرات غير المأهولة الأمريكية في المجال الجوي النيجري. بل اقتصرت مهام الدرونز الأمريكية عقب فترة قصيرة من الانقلاب على المراقبة لحماية الأصول الأمريكية، والتي توصلت على إثرها القيادة العسكرية في نيامي إلى نتيجة محددة مفاداها أن الاتفاق "فُرض من جانب واحد"، وهو ما لم تقبل به القيادة العسكرية في النيجر، خاصة في خضم تعدد الشركاء الدوليين الذين هم على استعداد لمد وتعزيز أواصر الشراكة والتعاون الأمني والعسكري والاقتصادي مع نيامي، دون إملاءات وشروط سياسية مثل موسكو وإيران والصين.

المطلب الأول: تداعيات تراجع النفوذ الأميركي بالساحل:

يرى مراقبون أن تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي يؤدي الى فتح الباب لدول منطقة الساحل لتعزيز شراكاتها مع التيار المعارض للغرب

في ضوء ما تتمتع به منطقة الساحل الإفريقي من ثروات طبيعية هائلة من الموارد الطبيعية كالنفط واليورانيوم والغاز، والليثيوم، ناهيك عن تفرد المنطقة بموقع استراتيجي مهم في قلب القارة الإفريقية يربط بين شمال القارة بجنوبها، وشرقها بغربها، تتكالب القوى الإقليمية والدولية من أجل ترسيخ نفوذها في المنطقة أو من أجل البحث عن موطئ قدم لها في المنطقة الذي تتمتع بأهمية جيوستراتيجية بالغة..

كما يُمثل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من النيجر بعد عقد من التعاون والدعم العسكري والتنموي أنفقت خلاله واشنطن نحو مليار دولار، خسارة فادحة لواشنطن، لاسيما بعدما ألقت الولايات المتحدة بثقلها في نيامي، التي كانت مرتكز رئيسي لسياسة واشنطن الداعمة لدول منطقة الساحل في مكافحة الإرهاب؛ نظراً لاحتضانها لقاعدتين للطائرات غير المأهولة في وسط وجنوب النيجر ومن ثم، فإن انسحاب القوات الأمريكية من النيجر، إلى جانب اخفاق المحاولات الأمريكية في التوصل لاتفاق مع قادة النيجر يضمن لواشنطن البقاء في البلاد، سيترك الساحة النيجرية فارغة أمام موسكو وبكين– وأحياناً إيران– باعتبارهما التيار الشرقي المعارض للنفوذ الأمريكي والغربي في إفريقيا، في حلبة التنافس الدولي الدائر بين الكتلتين الشرقية والغربية (بسمة سعد 2024)

والتي تُسجل على إثرها موسكو انضمام دولة ساحلية جديدة إلى سلسلة النفوذ الروسي في منطقة الساحل عقب مالي وبوركينافاسكو وإفريقيا الوسطى.

علاوة على ذلك هذا التباعد بين اميركا ودول الساحل ساهم في زيادة التعاون مع روسيا، حيث وبعد إعلان القيادة العسكرية عن قرارها بالإنهاء السريع لتواجد القوات العسكرية الأمريكية في النيجر في مارس 2024، استقبلت نيامي وفداً روسياً يضم عدد من المستشارين العسكريين في أبريل 2024، يكشف عن إعادة نيامي تصحيح مسار البلاد السياسي عبر التوجه شرقاً بتعزيز التقارب مع موسكو. في هذا السياق، كشف تقرير حديث صادر عن المعهد الملكي للخدمات المتحدة أن موسكو لاتزال تعتمد على سياسة "البنادق مقابل الذهب" في تعزيز نفوذها في مناطق جيوستراتيجية بالغة الأهمية كمنطقة الساحل الإفريقي، مع تسجيل تقارب روسي مع النيجر، مُشيرة إلى أن

موسكو ترمي نحو تأمين حصولها على امتيازات مناجم اليورانيوم؛ حيث تنتج نيامي حوالي 7% من إنتاج اليورانيوم في العالم، وذلك بعدما علقت النيجر تصدير اليورانيوم إلى باريس التي كانت تعتمد على نيامي في الوصول إلى الإمدادات اللازمة لمفاعلاتها النووية الـ56 التي تنتج معظم الطاقة في البلاد، بينما ينتظر قادة النيجر من موسكو تقديم نموذج تعاون جديد قادر على معالجة التحديات التي تواجهها نيامي، التي لا تنظر إلى القوات الروسية كوجود أجنبي، وإنما شريك وحليف استراتيجي، وهو ما يُثير قلق واشنطن بطبيعة الحال.

إن أحد الأهداف الرئيسية من التوجه الأمريكي نحو إفريقيا عموماً، وتعزيز تمركزاتها في منطقة الساحل على وجه الخصوص، هو مكافحة الإرهاب. فكانت النيجر خلال السنوات الأخيرة بمثابة نقطة تمركز رئيسية للقوات العسكرية الأمريكية، في قاعدتين عسكريتين، هما؛ القاعدة الجوية 101 في نيامي عاصمة النيجر، والقاعدة الجوية 201 الواقعة بالقرب من أغاديز على بعد حوالي 920 كيلومترا من العاصمة نيامي، واللتان تستخدمان كمنصة لانطلاق عملياتها وأنشطتها الخاصة بمكافحة الإرهاب، وذلك في إطار عمليات مشتركة مع دول الساحل الإفريقي، وذلك بعدما تأكدت نيامي من عدم صحة فرضيتها الممثلة في أن احتضان نيامي للقواعد العسكرية الأمريكية سيجعلها محل استهداف من الجماعات الإرهابية مما يُهدد من أمنها القومي، وذلك بعدما سجلت البلاد انخفاض في عدد العمليات الإرهابية عقب خمس سنوات من النشاط الأمريكي، (بسمة سعد 2024)

المبحث الثالث: دور التواجد العسكري الأميركي في القضاء على الارهاب:

قبل التطرق إلى الدور الأميركي في القضاء على الإرهاب في الساحل الأفريقي، أريد أن اشير إلى كتاب لأبرز عملاء الأف بي أي السابقين بالاشتراك مع دانيال فريدمان بعنوان "الرايات السود".. ملاحقة القاعدة من الداخل وهو الذي أثر بطريقة مباشرة على تحليلي لجدية الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل حيث تتعامل مع كل الارهابين بما يخدم مصالحها حيث يتطرق الكاتب الى التحقيقات التي سبقت هجمات 11 سبتمبر 2001 والفرص التي أهملتها أجهزة الأمن الأميركية وربما عمدا لتفادي ما حدث من هجمات في أميركا وفي دول أخرى. ويفضح العميل السابق علي صوفان ما كان يدور تحت الطاولة من صفقات وتغطيات لمشبوهين وضالعين في الإرهاب لافتا في هذا السياق إلى أنه في الوقت الذي كان يحقق مع أحد عناصر القاعدة في معتقل غوانتانامو، أبلغته السلطات العسكرية أنه لم يعد بإمكانه رؤية المعتقل الذي رحل إلى المغرب وأطلق سراحه. ويتهم العميل السابق في الأف بي أي السي آي إيه تجاهلها لمعلومات خطيرة من خلال سرده لتفاصيل التحقيقات مع أخطر المتهمين بينهم الضالعين بهجمات سبتمبر اضافة الى اضاءة على الصراع بين أجهزة التجسس والأمن في الولايات المتحدة الأميركية وهو ما يؤثر سلبا على الدور الأميركي المعلن في دورها الريادي لمكافحة الإرهاب حول العالم.

ومن أخطر المعلومات أيضا الضغوط التي مارسها البيت الأبيض في الفترة التي سبقت حرب العراق(2003) على مكتب التحقيقات الإتحادي لإظهار رابط ما بين صدام حسين والقاعدة ، ورغم نفي تقييم فريق الحادي عشر من أيلول /سبتمبر بعدم وجود هذا الرابط .لكن هذا الجواب لم يعجب البيت الأبيض حيث أبلغ المكتب بالتدقيق في الأمر مجددا ولكن المدير العام في مكتب التحقيقات الاتحادي رفض ذلك وقال في حديث شائع بين العملاء" تعودنا في مكتب التحقيقات تقديم الحقائق إننا لا نقدم على تلفيق الأسباب لحروب البيت الأبيض"، وبالتالي تم ابلاغ البيت الأبيض بأن التقييم لن يتغير (علي صوفان 2015)

ويؤكد مراقبون أن أميركا أدركت عدم رغبة دول الساحل في تواجدها نظرا لفشلها في مكافحة الإرهاب حيث أفادت مصادرُ أميركية بأن الولايات المتحدة تقوم تدريجياً بنقل الطائرات وقوات الكوماندوز إلى غرب إفريقيا الساحلية، في محاولة عاجلة لوقف تقدم مسلحي تنظيمي القاعدة وداعش.

ووفق المصادر فإن القوات الأميركية وبعد طردها من النيجر العام 2024، تقوم الآن بالتمركز في الدول المجاورة وتحديدا في بنين وكوت ديفوار، كما يتم التفاوضُ لعودة قوات الكوماندوز الأميركية إلى قاعدة كانوا يشغلونها سابقًا في تشاد (موقع سكاي نيوز عربية 2024).

ويتضمن التحرك الأميركي الجديد إعادة توزيع 1100 جندي أميركي تم طردهم من النيجر بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المدنية الموالية لأميركا في العام 2023

وشملت الانسحابات الأميركية إخلاء 3 مواقع للقوات الخاصة وسحب طائرات الاستطلاع بدون طيار من قاعدة بتكلفة 110 ملايين دولار تم تشغيلها قبل 5 سنوات في مدينة أغاديز الصحراوية.

وقال اللواء المتقاعد مارك هيكس، القائد السابق للقوات الخاصة الأمريكية في إفريقيا: "فقدان النيجر يعني أننا فقدنا قدرتنا على التأثير المباشر في مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد في منطقة الساحل"، في إشارة إلى الشريط الصحراوي الواسع جنوب الصحراء الكبرى.

واشار إلى أن" المسلحين الإرهابين يتسببون في الفوضى عبر وسط منطقة الساحل في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث يهاجمون الشرطة والجيش، ويثيرون القضايا المحلية، ويفرضون فكرهم المتطرف في القرى التي يحتلونها، مما أسفر عن مقتل حوالي 38000 شخص منذ عام 2017، وفقًا لمركز الدراسات الاستراتيجية الإفريقية التابع للبنتاغون.

قُتل حوالي 200 شخص في بوركينا فاسو في يوم واحد في شهر اغسطس 2024، وفقًا للأمم المتحدة. حيث أفادت بأن أعضاء مشتبه بهم في مجموعة "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" المرتبطة بتنظيم القاعدة أطلقوا النار على مدنيين كانوا يحفرون خنادق لحماية بلدتهم من الهجمات.

وقد ظهرت الجماعات المسلحة من منطقة الساحل وبدأت في شن هجمات تجريبية على الدول الساحلية الأكثر استقراراً في منطقة خليج غينيا خاصة خلال العامين 2022 و2023 (علي صوفان 2015)

وما يدل على الفشل الأميركي في القضاء على الإرهاب في دول الساحل انه وبعد بعد أقل من شهر من قرار المجلس الانتقالي في النيجر إلغاء اتفاقية التعاون العسكري مع واشنطن في شهر مارس 2024 ، أعلن ثلاثة مسؤولين أمريكيين باسم وزارة الدفاع الأمريكية عن سحب قوات أمريكية بشكل مؤقت من تشاد في ابريل2024 ، ويأتي القرار موازيًا مع الوضع الأمني المضطرب لسياسة واشنطن في منطقة الساحل الإفريقي، ومحاولات دول إفريقية مجاورة إعادة تشكيل أوسع نطاقًا للوجود الغربي على أراضيها، وعُدّ القرار ثاني ضربة كبيرة لسياسة واشنطن الأمنية في مكافحة الإرهاب في غرب ووسط إفريقيا. ويتمركز في تشاد نحو أقل من 100 جندي –ما يقرب من 75 جنديًا– نشرتهم الولايات المتحدة الأمريكية في إطار استراتيجيتها لمكافحة التطرف في غرب إفريقيا، إذ تعمل القوات الأمريكية في قاعدة "أدجي كوسي" وراى مراقبون أن تداعيات قرار سحب القوات الأمريكية المتمركزة في قاعدة أدجي كوسي الجوية في

نجامينا له عدة مبررات، وفي مقدمتها الحديث عن خلاف بين مسؤولين أمريكيين وجنرال تشادي: أرسل رئيس أركان القوات الجوية التشادية "إدريس أمين أحمد" رسالة مؤرخة في 4 أبريل 2024، تم توجيهها إلى وزير القوات المسلحة الأمريكية، طالب خلالها الجيش الأمريكي إرسال نصوص الاتفاقيات الثنائية التي تبرر وجود القوات الأمريكية الخاصة في نجامينا، وردًا على ذلك، تم إرسال اتفاقيتين بين الدولتين من الطرف الأمريكي (ساجدة السيد 2024).

لكن عقب الاطلاع على الاتفاقيتين، أعلنت تشاد عن فشل واشنطن في تقديم وثائق تبرر الوجود العسكري الأمريكي في نجامينا، وطلبت القوات الجوية التشادية من ملحق الدفاع الأمريكي الوقف الفوري للأنشطة الأمريكية في قاعدة "أدجي كوسى" الجوية في نجامينا، حتى بات الخلاف الأمريكي التشادي يدور حول عجز واشنطن عن إثبات واقعية الدور الأمريكي في تشاد..

ونشير في هذا السياق الى أن خطوة سحب القوات الخاصة في تشاد لم تكن مماثلة لخطوة النيجر المعلنة، إذ لم تقم حكومة نجامينا بإلغاء اتفاقية التعاون العسكري مع واشنطن كما فعلت نيامي، بل إن الخطوة أتت أعقاب خلاف بين مسؤولين أمريكيين وجنرال القوات الجوية التشادية، وأثار الخلاف الجدل والشكوك حول ما إذا كان الهدف من إرسال الوثائق إلغاء التعاون العسكري مع واشنطن أو الرغبة في تحسين شروط الاتفاقية الأمنية بين واشنطن ونجامينا.

ويشير مراقبون الى تراجع دور واشنطن وباريس في دول الساحل عقب الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من إفريقيا في حين تستغل روسيا تدهور علاقات الغرب مع إفريقيا؛ من أجل تعزيز الوجود الروسي في القارة السمراء، ومن المؤكد أن الانحدار للنفوذ الغربي في إفريقيا هو ما يريده الروس، وتسعي موسكو خلف الكواليس لإثارة مشاعر العداء بين إفريقيا والغرب (ساجدة السيد 2024).

ويرى مراقبون أن الخسارة الكبيرة لواشنطن في إفريقيا، لا تعني أنها ستتخلى عن فكرة نشر قوات عسكرية في دول إفريقية أخرى، بل ستسعى جاهدة لتوقيع اتفاقيات تعاون أمني جديدة مع دول إفريقية مثل غانا وكوت ديفوار وبنين، ومن ثم تعوض واشنطن خسارتها في كلٍ من نيامي ونجامينا. فواشنطن خسرت موقعًا استراتيجيًا آخر في تشاد بعد النيجر، بما يعنى ضرب الأجندة الأمريكية في مساحة واسعة من إفريقيا، وتشويه صورة واشنطن لدى الرأي العام الأمريكي حول قدرتها على استكمال مهمتها العسكرية الأمنية في المنطقة برمتها. لذلك، مخططات واشنطن لتوثيق علاقات أخرى مع دول القارة؛ يأتي مخافة أن تلحق واشنطن بباريس التي يندثر وجودها في منطقة الساحل الإفريقي (ساجدة السيد 2024).

المطلب الاول: المصالح الاقتصادية الأميركية في دول الساحل:

قبل الحديث عن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية في دول الساحل الأفريقي نشير إلى أن أميركا تتدخل في الدول بما يتناسب مع مصالحها وما يحدث في الشرق الأوسط خير دليل حيث كشف مصدر مطلع العام 2012 لموقع ديلي سكيب الأمريكي عن مخطط شرحه بعبارات بسيطة" أبلغنا الجيش الأميركي أننا مضطرون لاحتلال سبع دول في الشرق الأوسط حيث البترول والاقتصاد ثم ستكون إيران المسمار الأخير الذي تجهزه أميركا واسرائيل لكل من إيران وروسيا بعد أن تم منحهما الفرصة للتعافي والإحساس الزائف بالقوة. وتابع المصدر" سيسقطان إلى الأبد لنبني مجتمعا جديدا لن يكون إلا لقوة واحدة وحكومة واحدة هي الحكومة العالمية "السوبر باور" وقد حلمت كثيرا بهذه اللحظة التاريخية. وهذا المخطط هو الذي خطط له وأشرف على تنفيذه هنري كيسنجر لعقود بصفته" المهندس

الأعظم" للسياسة الخارجية العالمية (منصور عبد الحكيم 2018) استنادا الى الإستراتيجية الأميركية وسياستها الخارجية لا شك أنها لا تدخل في أي منطقة من العالم إلا بهدف إحكام سيطرتها سياسيا او للاستفادة من الخيرات والموارد وهو حال دول الساحل الغنية بالثروات. لا بد من الإشارة إلى أنه بعد نهاية الحرب الباردة سادت حالة أسماها البعض "السلام البارد" واتسمت بالتنافس بين الدول الكبرى على الأسواق الأفريقية والنفوذ داخل القارة حيث بدأت الولايات المتحدة الأميركية بمراجعة سياساتها حيال القارة الأفريقية والتي كانت تقوم على احترام المصالح الاقتصادية الأوروبية في المستعمرات الأفريقية السابقة .وبدأت الولايات المتحدة تهتم بزيادة التجارة والاستثمار في القارة الأفريقية وأكد هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق للشؤون الأفريقية في كلمة ألقاها في ليبرفيل في الغابون في العام 1995 أن السوق الأفريقية مفتوحة للجميع ويجب احترام المنافسة الحرة والنزيهة والمساواة مع كل الفاعلين. كما وضعت إدارة بيل كلينتون الثانية هدفين أساسيين لسياستها إزاء القارة الأفريقية حينذاك كشفت عنهما سوزان رايس وهما دمج القارة في الاقتصاد العالمي ومكافحة التهديدات الأمنية العالمية داخل القارة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها وهو ما تعاني منه دول الساحل الأفريقي وهي طبعا جزء من القارة الأفريقية (سامي السيد 2013).

وتعتبر منطقة الساحل تعد منطقة ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لأميركا ولدول العالم، إذ تصدر تشاد النفط بما يقارب 200 ألف برميل يوميًا. وتعتبر مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا.

ويرى مراقبون أن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الغربية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب ، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته12 % من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن تشاد، موريتانيا، النيجر يمثلوا ثروة بترولية (سالي محمد فريد 2021) إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل تعد منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء ويمتد على مسافة 4128 كم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر ، .وبذلك فإن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الأفريقي هي ما جعل دول الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتسابق عليها من أجل تنفيذ برامجها، فهي أصبحت تشكل أهمية بالغة لهذه الدول لما تتمتع به من موارد خام لم تستغل بعد وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة انشغالا لمختلف القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة، خاصة أن هذه الثروات لا تخضع لسيطرة سلطة مركزية قوية.

و لا يمكن حصر اهتمام الولايات المتحدة بتأزم الوضع الأمني في المنطقة فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى دواع جيو–اقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بين القوى الكبرى من أجل الظفر بعدد من الاحتياطات النفطية والمعدنية في منطقة الساحل والمناطق المتاخمة لها خاصة خليج غينيا، وجعلتها تخصص برامج وآليات متنوعة لتحقيق أهدافها فيها. إن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية عموما والساحل والصحراء خصوصا مرده إلى كونها مصدرا رئيسا للموارد الطبيعية باعتبار الموقع الحاسم الذي تحتله على خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها بحسب اللجنة الأفريقية للطاقة 11% من الإنتاج العالمي، في حين أن احتياطي القارة من النفط الخام تبعا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يبلغ 80% من الاحتياطي العالمي الخام، ويتمركز احتياطي النفط في أفريقيا بشكل خاص في غرب أفريقيا ومنطقتي البحيرات العظمى وشمال أفريقيا، حيث يمتاز النفط الأفريقي بقربه من الأسواق الأوروبية

والأمريكية على السواء مقارنة بالنفط الخليجي، كما أن أغلب الدول المنتجة له تعاني أزمات مردها إلى التنافس والصراع على السلطة مما يسهل اختراقها (سالي محمد فريد 2021).

وتعد الأهداف الاقتصادية في طليعة الاستراتيجية الأمريكية في الساحل والصحراء، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، حيث هدفت إلى فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية بالإضافة إلى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى عبر السيطرة على النفط الأفريقي إلى إحكام سيطرتها على مخزون النفط العالمي، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة خصوصا الصين والاتحاد الأوروبي (سالي محمد فريد 2021).

وتعتبر الولايات المتحدة في طليعة الدول التي تتدفق استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى القارة الأفريقية ومنها دول الساحل الأفريقي وخاصة جنوب الصحراء .وخلال الفترة من 1996 حتى 2000 ساهمت الولايات المتحدة الأميركية بمفردها بأكثر من 37 بالمئة من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء وكانت فرنسا في المرتبة الثانية بنسبة 18 بالمئة والمملكة المتحدة في المرتبة الثالثة بنسبة 13 بالمئة .وكان التدفق التراكمي للاستثمار الأميركي المباشر إلى المنطقة خلال تلك الفترة حوالي 9.2 مليار دولار ،في حين كان الاستثمار الفرنسي 4.4 مليار دولار،وكان الاستثمار البريطاني 3.3 مليار دولار.وازداد حجم الاستثمار الأميركي المباشر داخل القارة الأفريقية خلال حقبة التسعينات من 5.4 مليار دولار في العام 1993 إلى 11.8 مليار دولار في العام 2000 (سامي السيد 2013).

ويعد استهلاك الطاقة قضية جوهرية وحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى اقتصادية وعسكرية، فأي توقف للإمدادات النفطية أو عرقلتها يعتبر تهديدا مباشرا لأمنها القومي. وبناء عليه، فكرت أمريكا في تقليص الاعتماد على النفط الخليجي وهو ما دفعها للبحث عن بدائل. حدد تقرير الطاقة الأمريكي (مايو 2001) منطقتين بديلتين، هما: بحر قزوين والقارة الإفريقية. ولكن بحر قزوين تحيط به بعض العراقيل فكانت المنطقة المفضلة هي غرب القارة الإفريقية (محمد زكريا أبو فضل 2025).

ومنذ أن أصبحت القارة الإفريقية ذات أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية؛ تنوعت الاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وتعددت الأدوات والآليات التي استخدمتها فيها من أجل تحقيق مصالحها القومية والحفاظ عليها. هذه الإجراءات وضعت المصالح الفرنسية في مواجهة مباشرة مع التحديات الأمريكية (محمد زكريا أبو فضل 2025).

النتائج والتوصيات:

1. ضرورة مراجعة السياسات الأميركية في المنطقة ينبغي على الولايات المتحدة أن تعيد تقييم استراتيجياتها في الساحل الإفريقي، بما يضمن التوازن بين مكافحة الإرهاب الفعّالة واحترام سيادة الدول الإفريقية واحتياجات شعوبها.
2. تعزيز التعاون الإقليمي بين دول الساحل بدلاً من الاعتماد المفرط على التدخلات الخارجية، يجب دعم آليات التعاون الإقليمي بين دول الساحل في الجوانب الأمنية والاستخباراتية، لتمكينها من قيادة جهود مكافحة الإرهاب داخليًا.
3. ربط العمل الأمني بالتنمية حيث انه لا يمكن القضاء على الإرهاب دون معالجة جذوره، وعلى رأسها الفقر، والبطالة، والتهميش . لذلك، يُوصى بأن ترافق العمليات الأمنية برامج تنموية واقتصادية طويلة الأمد.

4. الحد من عسكرة المقاربة الدولية :من خلال الانتقال من المقاربة العسكرية البحتة إلى حلول شاملة تشمل التعليم، الإصلاح السياسي، والعدالة الاجتماعية.

5. الشفافية في التدخلات الأجنبية، ينبغي على القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تكون أكثر شفافية في أهدافها من التدخل في المنطقة، بما يساعد على بناء ثقة الشعوب المحلية وتجنّب تأجيج مشاعر الرفض والعداء.

6. مراقبة التنافس الدولي في المنطقة وحث المؤسسات الإقليمية والدولية بمتابعة مظاهر التنافس بين القوى الكبرى في الساحل الإفريقي لضمان ألا يتحول إلى صراع بالوكالة يُفاقم الوضع الأمني ويقوّض الاستقرار.

7. تشجيع البحث العلمي في المجال الأمني الإفريقي وتحتاج الجامعات ومراكز الأبحاث في إفريقيا إلى مزيد من الدعم لإنتاج معرفة محلية متخصصة حول الإرهاب، تساعد في صياغة سياسات أكثر واقعية وفعالية.

خاتمة:

فشل التدخل الأميركي، الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية مصالح الاستراتيجية في تلك المنطقة الغنية بالثروات، في القضاء على الإرهاب. ويُثبت ذلك استمرار النشاط الإرهابي ميدانيًا، وخاصة ما يجري حاليًا في شمال مالي.

تعد منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التطورات والتهديدات والمخاطر الأمنية نتيجة لمجموعة من العوامل ويمكن حصرها في خمسة أبعاد وهي الفشل البنيوي والوظيفي للدولة وهشاشة الأمن وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الأثنية فهناك نحو 29 دولة افريقية شهدت بين عامي 1984 و2004 إقصاء للعديد من الرؤساء عبر الانقلابات العسكرية الى جانب الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب (نداء السيد حسن محمد 2012).

ويرى مراقبون انه وتحت حجة دحر الإرهاب دخل المجتمع الدولي ومنها الأميركي بمخالبه السياسية والعسكرية دون المساهمة في اصلاحات جذرية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وهو ما زاد تعقيدا في المشهد الافريقي خاصة في ظل سعي روسيا حديثا لتعزيز تواجدها بعد طرد شعوب الساحل ما عبروا عنه ب "المستعمر القديم" أي فرنسا والمصالح الأميركية التي تتدخل من أجل مصالحها وخاصة من أجل حماية أمن الطاقة.

وتتدخل في دول افريقيا أطراف دولية عدة ومنها القوى الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا ثم جاءت الولايات المتحدة الأميركية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتحمل شعار محاربة الإرهاب في أفريقيا، كما تحاول القوى الإقليمية التقليدية مثل تركيا واسرائيل وإيران والقوى الصاعدة كالصين من خلال سياساتها الأفريقية وأدوات قوتها الناعمة بهدف خلق مناطق نفوذ لها في المحيط الأستراتيجي الأفريقي (محمد عاشور مهدي 2022).

قائمة المراجع:

عبد الخالق، م. ن .(2023) .القاعدة وداعش وصراعهما في الساحل الأفريقي .دار الفارابي.

رؤى مصرية، (العدد 26). (2017). مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية.

.الوجود الفرنسي في إقليم الساحل الإفريقي منذ عام 2012: دراسة في الأسباب والآثار .السيد حسن محمد، ن. (لا يوجد تاريخ) .(تمت الإشارة إليه مسبقًا)

آيات، إ. (2024، 16 أبريل) .أفريكوم كيف صاغت أميركا نفوذها العسكري في أفريقيا؟ .الجزيرة نت. تم الاسترجاع في 30 مارس 2025، من https://www.aljazeera.net/amp/politics/2024/4/16/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%85-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B5%D8%A7%D8%BA%D8%AA-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%D9%87%D8%A7

آيات، إ. (التاريخ غير متوفر) .أفريكوم كيف صاغت أميركا نفوذها العسكري في أفريقيا؟ .الجزيرة نت.

عيسى، ج. (2024، 5 أبريل). مقابلة شخصية.

المصري، ش .(2013) .الإرهاب الدولي بين السياسة والقانون) .أرقام الصفحات: 204-205(

سعد، ب. (2024، 29 مايو) .انسحاب تدريجي أم إعادة تموضع.. هل تفقد الولايات المتحدة نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي؟ . مجلة قراءات أفريقية. تم الاسترجاع في 2 أبريل 2025، من https://qiraatafrican.com/20623/%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF-%D8%A7/

انسحاب تدريجي أم إعادة تموضع.. هل تفقد الولايات المتحدة نفوذها في منطقة الساحل .سعد، ب. (التاريخ غير متوفر) .(تمت الإشارة إليه مسبقًا) الإفريقي؟

سعد، ب. (التاريخ غير متوفر) .انسحاب تدريجي أم إعادة تموضع.. هل تفقد الولايات المتحدة نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي؟ مجلة قراءات أفريقية. (تمت الإشارة إليه مسبقًا).

.(تمت الإشارة إليه مسبقًا)

صوفان، ع .(2015) .الرايات السود.. ملاحقة القاعدة من الداخل .شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

هل سيتأثر النفوذ الأميركي في أفريقيا بعد "قرار النيجر"؟ .(2024، 17 مارس). سكاي نيوز عربية. تم الاسترجاع في 7 أبريل 2025، من https://www.skynewsarabia.com/world/1700455-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%94%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1%D8%9F#

بعد طردها من النيجر.. قوات أميركية تتمركز ببنين وكوت ديفوار .(2024، 11 سبتمبر). سكاي نيوز عربية. تم الاسترجاع في 2 أبريل 2025، من https://www.skynewsarabia.com/amp/world/1741041-%D8%B7%D8%B1%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A8%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%8A

السيد، س. (2024، 1 مايو) .ترتيبات محتملة.. تداعيات قرار سحب قوات أمريكية من تشاد .القاهرة الإخبارية. تم الاسترجاع في 5 أبريل 2025، من https://alqaheranews.net/news/78452/%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86

عبد الحكيم، م .(2018) .هنري كيسنجر، عراب النظام العالمي الجديد ومهندس شرعية القوة والفوضى .دار الكتاب العربي.

أحمد محمد، س. ا .(2013) .التنافس الأميركي الصيني في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان (رسالة دكتوراه). جامعة القاهرة.

فريد، س. م. (2021، 18 سبتمبر) .الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب .تم الاسترجاع في 7 أبريل 2025، من https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA

الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب. (تمت الإشارة إليه مسبقًا).

أبو فضل، م. ز. (8 يناير 2024). الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات. المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات. تم الاسترجاع في 7 أبريل 2025، من https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A/

مهدي، م. ع. (2022). أفريقيا والعرب والاستعمار. مركز دراسات الوحدة العربية.

“The U.S. Role in Counterterrorism in the African Sahel”

Researchers:
Mayssaa Nawaf Abdul Khalek

Moussa Mohammad Ibrahim

Abstract:

The Sahel area of Africa—which encompasses Mali, Burkina Faso, Chad, Niger, and Mauritania—has seen increased foreign action under the pretense of counterterrorism. This region has received global attention because of a series of geopolitical shifts, most notably the 2011 Libyan war and the fall of Muammar Gaddafi's regime, which contributed to the spread of terrorism and its epicenter shifting from the Middle East and North Africa to the Sahel, Sahara, and West Africa. Terrorist groups such as ISIS and al-Qaeda have used the Sahel as a battleground, especially through branches such as Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin (JNIM), the Sahel branch of al-Qaeda, and the Islamic State in the Greater Sahara (ISGS). In addition to continuous terrorist strikes that target both military and civilian targets, violent conflicts between these two factions have been occurring since 2020. The Sahel region, which is rich in natural resources such as oil, gas, gold, and minerals, has become a hotbed of international rivalry under the pretext of combating terrorism. This brings up a vital question: Has international—particularly American—intervention succeeded in combating terrorism? This research paper analyzes the political, military, and security components of the United States. This research paper examines the political, military, and security aspects of the United States' participation in the area, providing light on the circumstances that have made the Sahel a focus point for global powers owing to its geostrategic importance. It also looks at American strategies in a region that has become a battleground for conflicting influences from countries like France, the United States, and, more lately, Russia and China. The Sahel has emerged as a critical factor in various Western nations' energy security strategy, notably the United States.

Keywords: Africa Sahel region, Terrorism, U.S. Intervention, ISIS, Al-Qaeda, Geopolitics, International rivalry, Natural resources, Energy security, Counterterrorism, Great power competition.